

PUBLICATION	Al Eqtsadiyah	الإقتصادية	الصحيفة
DATE	06.01.2009	09.01.1430 هـ	التاريخ
PAGE	26	26	الصفحة
SECTION	Responsible competitiveness	التنافسية المسؤولة	القسم

المشاركة في مؤشر التنافسية المسؤولة
يمكن زيارة الموقع
www.rci.org.sa

الاقتصادية

الهيئة العامة للاستثمار
SAGIA

SAUDI
RCI

مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

مؤشر التنافسية المسؤولة يترجم مبادرات القطاع الخاص إلى حلول للمجتمع

إعداد: فريق التنافسية



خالد الحرميين الرئيس



Where Competitiveness Improves Lives

GCF2009 Responsible Competitiveness

الاقتصاد العالمي، وأصدر المديح حينها إلى أن التنافسية المسؤولة، هي أكثر ما يحتاج إليه العالم اليوم لمواجهة التحديات المستقبلية، وأن ضعفها في السابق كان أحد أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية. مضيفا أن المنتدى التنافسي الدولي تبني عدة مبادرات بهدف تشجيع المستثمرين في المملكة على الاستثمار المسؤول.

وأوضح أن المنتدى سيشهد الإعلان عن الفائزين في جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة، وجائزة أسرع 100 شركة سعودية من حيث النمو وجائزة مايكل بورتون للاستراتيجيات الإبداعية، مبيّنا أن المنتدى يستهدف المساهمة الإيجابية الفعالة على الصعيد في الفكر العالمي فيما يتعلق بمفاهيم التنافسية، كما يستهدف الاستعداد من طروحات المماركين والثقافات التي تتم بين المسؤولين في القطاعين العام والخاص من أجل التحسين التدريجي والمستمر لبيئة الاستثمار في المملكة والذي يخلصه هدف التنافسية الاقتصادية، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية وكيفية الخروج منها، كذلك سيقدم المنتدى التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال العام المقبل 2009، وسيتم في المنتدى استكشاف الرابط بين التنافسية والريادة، كما سيقدم المنتدى إلى مدى تأثير الظروف والشركات الصغيرة المتوسطة. وأكد المدير أن المنتدى سيعلن في يوم تكميله الفائزين بجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة، إضافة إلى إعلان جوائز أخرى في الأيام

العالمية في وقت أخذ فيه مفهوم التنافسية المسؤولة يحل موقعا متميزا في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت مصطلحاته أكثر ورجا في الأدبيات الاقتصادية في مبادرات القطاع الخاص المسؤولة (في إطار مؤشر التنافسية المسؤولة) وعقدت ورش العمل والندوات لطرح المفهوم والممارسات الخاصة بالتنافسية وترسيخها بشكل أكثر عمقا في الحياة الاجتماعية وفي مجتمع الأعمال بشكل خاص.

وإذا كان هذا يحتاج إلى تأكيد فإن رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- أهمية للمنتدى ومدى الدعم القوي الذي يحظى به من القيادة الرشيدة ومن حكومة المملكة.

عالمية في وقت أخذ فيه مفهوم التنافسية المسؤولة يحل موقعا متميزا في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت مصطلحاته أكثر ورجا في الأدبيات الاقتصادية في مبادرات القطاع الخاص المسؤولة (في إطار مؤشر التنافسية المسؤولة) وعقدت ورش العمل والندوات لطرح المفهوم والممارسات الخاصة بالتنافسية وترسيخها بشكل أكثر عمقا في الحياة الاجتماعية وفي مجتمع الأعمال بشكل خاص.

وإذا كان هذا يحتاج إلى تأكيد فإن رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- أهمية للمنتدى ومدى الدعم القوي الذي يحظى به من القيادة الرشيدة ومن حكومة المملكة.

عالمية في وقت أخذ فيه مفهوم التنافسية المسؤولة يحل موقعا متميزا في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت مصطلحاته أكثر ورجا في الأدبيات الاقتصادية في مبادرات القطاع الخاص المسؤولة (في إطار مؤشر التنافسية المسؤولة) وعقدت ورش العمل والندوات لطرح المفهوم والممارسات الخاصة بالتنافسية وترسيخها بشكل أكثر عمقا في الحياة الاجتماعية وفي مجتمع الأعمال بشكل خاص.

وإذا كان هذا يحتاج إلى تأكيد فإن رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- أهمية للمنتدى ومدى الدعم القوي الذي يحظى به من القيادة الرشيدة ومن حكومة المملكة.

المبادرة إلى أن المنتدى يحظى بمشاركة بعض من قادة الفكر العالمي مثل البروفيسور مايكل بورتون من جامعة هارفارد لإدارة الأعمال، وستيفان جاريبي الأستاذ في جامعة لوزان ومدير مركز التنافسية الدولي. يتنيز المنتدى أيضا بمشاركة عدد من الشخصيات المجتمعات الدولية مجال تنمية المجتمعات الدولية كريس مجلس إدارة الأوبنبيد الرياضياتية المتخصصة بتدوي الاحتياجات الخاصة الدكتور تيموثي فرايفر، والسيد الأمريكي مايكل فينيس حاصد في دورة الألعاب الأولمبية لوييس صاحب الأرقام القياسية في ألعاب القوى الأولمبية والعالمية.

مجموعة الخسائر والأزمات الاقتصادية التي تعصف بكثير من مراكز القوى والشركات العملاقة، حيث شارك، كارلوس غصن رئيس شركة نيمان، وبوماس أسنوز رئيس شركة إيرباص، وبيتر برايك ليمتاد رئيس شركة نستله، ومحمد عمران رئيس شركة اتصالات الإماراتية، التي جالط العديد من الأسماء الامة في مجال المال والأعمال ومجالات أخرى. ويتشارك أيضا متحدثون يمثلون قيادة فكر اقتصادي عالمي وعمليين من جهات استشارية عالمية كتوماس روسو نائب رئيس مجلس إدارة بنك ليمان براذرز الأمريكي، وبيتر كورون رئيس مجلس إدارة بنك يو بي إس، وجون تان رئيس مجلس إدارة شركة ميريل لينش، وأكابر

التالية، مبيّنا أن أبرز المشاركين في جلسات المنتدى، هم، شينزو آبي رئيس وزراء اليابان الأسبق ومباري روبنسون الرئيس الأسبق لجمهورية إيرلندا، والدكتور مهاجر محمد رئيس الوزراء الأسبق لماليزيا، وجان كريتيان رئيس وزراء كندا، الأسبق، إضافة إلى عدد من القيادات السعودية ومثيبي، عبد الله زينتل وزير التجارة والصناعة، والدكتور محمد الجاسر نائب محافظ مؤسسة النقد، والمهندس محمد العاضبي الرئيس التنفيذي لشركة سابك، وقال المدير إن متحدثين من قطاع الأعمال وقطاعات أخرى لها تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي سيشاركون في أعمال المنتدى، حيث تأتي أهمية وجودهم مضاعفة نتيجة

حضورها لمنتدى التنافسية الدولي 2009. وقال المدير المنتدى سيناقش أهم القضايا العالمية عبر 20 حلقة نقاش مفتوحة ذات العلاقة بتنافسية الاقتصاديات، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية وكيفية الخروج منها، كذلك سيقدم المنتدى التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال العام المقبل 2009، وسيتم في المنتدى استكشاف الرابط بين التنافسية والريادة، كما سيقدم المنتدى إلى مدى تأثير الظروف والشركات الصغيرة المتوسطة. وأكد المدير أن المنتدى سيعلن في يوم تكميله الفائزين بجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة، إضافة إلى إعلان جوائز أخرى في الأيام

بمبادرات لا تنقصها الجرأة والإبداع

حل مشاكل المياه في القطاع الصناعي .. التجربة الناجحة للمسؤولية

الاقتصادية، من الرياض

تشكل حجر الزاوية في ممارسات القطاع الصناعي، إلا أنها تمثل - من ناحية أخرى - وجهاً واحداً من أوجه عديدة من المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع.

اختلال الموازنة المائية
النظرة الشمولية تبدو هنا لأزمة ولا غنى عنها. لذلك حين تلقت للناحية الأخرى من هذه المسؤولية استجد أمامك مباشرة مسؤولية هذه المصانع عن الموارد الطبيعية والأثار الجانبية لنشاطاتها على البيئة التي تحيط بها.

ولا يسعك سوى التنازل عن هذه المسؤولية. وتستطيع أن تأخذ كمثال على هذا، الكيفية التي يتعامل بها القطاع الصناعي مع مورد من أهم موارد الحياة، وتعني المياه.

والواقع أنه من منطلق التنافسية المسؤولة على المصانع أن تولي هذا الجانب اهتماماً خاصاً في بلد مثل المملكة ويمكننا أن نحصر أسباب هذا الاهتمام في ثلاثة أسباب تدعو بالفعل إلى ضرورة مراقبة سلوك قطاع الصناعات في تعامله مع المياه. السبب الأول يتمثل في حقيقة أن المملكة تعتبر من الدول العشر الأكثر فقراً في مصادر المياه العذبة في العالم، ولهذا السبب تعتبر الأكثر تشغيلاً لمحطات التحلية في العالم إذ تنتج محطاتها أكثر من ثلث الإنتاج العالمي لمحطات التحلية. والمملكة في هذا ليست هي

لو حاولنا أن نقوم بعملية تنزيل لمبادئ ومعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومدى ما يمكن أن تساهم به في عملية التنمية المستدامة. نجد أن هذه المبادئ يمكن أن تترجم في أعمال على أرض الواقع في شكل مشاريع ملموسة للنتائج. ذلك أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات لم يعد - كما كان في الماضي - مجرد شعار أخلاقي، عن واجبات أخلاقية واجتماعية لهذه الشركات تجاه مجتمعاتها.

القطرة الغالية كعميار
لتأخذ مثالا بسيطاً في قطاع محدد هو القطاع الصناعي، نحن نعرف وتعلم جيداً أن هذه المصانع التي تعمل ليلاً ونهاراً في إنتاج مختلف المنتجات إنما تعمل وتدار من خلال رجال ونساء بيندئون أقصى طاقاتهم، فما العجب إذا ما قلنا - وفقاً لمنطق المسؤولية الاجتماعية - أن لإدارات هذه المصانع واجباً تجاه هؤلاء العاملين - ليل نهار - من أجل أن ينتجوا لنا حاجتنا الحياتية 16

لا عجب في ذلك ؟!

إذ إن هذا من أهم واجبات هذه المصانع تجاه العاملين فيها .. إذ يجب أن توفر لهم الحماية، وأن تتخذ كافة إجراءات السلامة التي تضمن أرواحهم وسلامة أجسادهم. ورغم أن هذه المسؤولية



إحدى ورش العمل التي سادت عمل حملة «وفير» لترشيد المياه.

وبنسبة زيادة في الطلب تصل إلى 7 في المائة سنوياً.

مبادرة من الطراز الأول

استشعاراً للحاجة الملحة إلى نشر الوعي بضرورة ترشيد وتوفير استهلاك المياه في القطاع الصناعي أطلقت مبادرة «وفير» في شهر تشرين الثاني (أكتوبر) 2007 بالتعاون مع وزارة المياه والكهرباء، وبتوجيه شركة أعمال المياه والطاقة العربية المحدودة (أكوا باور) كراعٍ ماسي، وأكاديمية دار التقنية التابعة لمجموعة بوشناق (الراعي الذهبي). وهي خير مثال على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ونموذج للشراكة بينهما وتندرج تحت أفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات إذ إنها مبتكرة (المبادرة الأولى من نوعها في القطاع الخاص) ومن صلب نشاط الشركات الدائمة، وتضمن المبادرة الخطوات

تطوير ودمج هذا القطاع، مما يصب أولاً وأخيراً تحت إطار التنافسية المسؤولة. وبناء على ما حققته المبادرة من نتائج إيجابية هناك توجه أكبر ما زال في طور الدراسة لتوسيع نطاق المبادرة وجعلها تصب في أكبر شريحة ممكنة من المصانع لتعطي نتائج أكثر أهمية.

الوعي ثم الوعي

لسنا هنا بصدد استعراض تجربة مبادرة «وفير»، لترشيد المياه في قطاع الصناعات رغم أهميته، إلا أن ما يمكن التركيز عليه هنا هو مدى ما يمكن أن يقدمه تشغيل مؤثر للتنافسية المسؤولة من حلول لمواجهة تحديات تنمية وطنية على هذه الدرجة من الخطورة. ويمكن أن تلخص هذا الدور في عملية الوعي بهذه المشكلة بين المسؤولين والعاملين في القطاع الصناعي، هذا الوعي الذي سيكون خير دافع لهم لاتباع القواعد والوسائل والأساليب الكفيلة بالحفاظ على المياه والحد من إهدارها، وترشيد استهلاكها. لأن هذا فيما أضيفه تجربة «وفير»، يكفل تقليل كلفة الإنتاج، بما يصب في رصيد أرباح المصانع، كما أنه في الوقت ذاته يوفر على الدولة تكلفة توفير الرصيد اللازم من المياه الصالحة للاستخدام، الأمر الذي يستفيد منه الإنسان والمجتمع في الدولة، حين تتوافر له الكمية التي يحتاج إليها من المياه العذبة.

التالية:
- تحديد واختيار ما بين 10 إلى 15 مصنعاً لاختبار وتطبيق برنامج متكامل لترشيد المياه في المرافق الصناعية.

- تطبيق وسيلة تدقيق في الشركات المختارة لتحديد فرص توفير المياه وإعادة تدويرها.
- تطوير دراسة موضوعية ونشرات بناء على نتائج الدراسة الخاصة بالشركات المختارة.

- تدريب مهندسين محليين ومشاركين من الشركات الراغبة للحفاظ على أسلوب تدقيق المياه بطريقة مرجعية.

- تطوير موقع تعليمي للمدققين ومديري المرافق في إدارة المحافظة على المياه وتقنياتها. وبذلك تكون المبادرة قدمت حلاً لمشكلة محلية من خلال نشر الوعي، خلق الكوادر المحلية وبالتالي وقف هدر المياه في هذا القطاع. ومع أن المبادرة انطلقت في جدة ولكن تمكن الفريق، ومن خلال تعاون أكثر من 12 مصنع ومن خلال ورش عمل وزيارات للمصانع من حصد مبرك للنتائج وذلك من خلال الأسلوب المنظم لتدقيق استهلاك المياه. وهناك عدة أمثلة قامت الشركات بتبنيها وهي إما وفرت لهم كمية من المياه وبالتالي خفضت التكلفة كما في مصنع «سادافكو»، وعافية العالمية.

كما سنحت المبادرة الفرصة للمصانع لتبادل الخبرات، والتشبيك، والتعاون من أجل

التدريب حين يصبح جسراً بين مخرجات التعليم واحتياجات العمل

الاقتصادية، من الرياض

لم يعد يوسع أحد الآن أن يماري في أن مؤشر التنافسية المسؤولة يستطيع من خلال أبعاد أن يسهم في دعم السعادة وتوطين الوظائف المزمعة في المملكة، بعد أن كادت تصبح حلماً عصي التحقيق، بل صارت أشبه بالأممية المستحيلة التحقيق، فتحوّلت إلى شعار، وفي بعض الممارسات صارت أقرب إلى الترضية الاجتماعية، حيث تقوم بعض الشركات بملء الفراغات الوظيفية الحقيقية، وبعض الوظائف المختلفة التي تصطنعها كوادٍ سعودية لا تستفيد منها إنتاجاً بما دفع أخلاقياً ووطنياً فقط.

خصائص سوق العمل

هذه المشكلة كانت ترجع في الأساس إلى واقع أن مخرجات التعليم لا تلبّي احتياجات

سوق العمل، وقد عقدت من أجلها عديد من السمنارات وورش العمل والمنتديات وكتب فيها المفكرون وقادة الرأي والمسؤولون والصحفيون المقالات والكتب. ويشكل عام يمكن أن نجمل ما توصلت إليه الدراسات السابقة حول خصائص ومتطلبات سوق العمل السعودية في أنها تتميز بنمو متسارع، ويحتل فيه القطاع الخاص ما نسبته 95 في المائة من القوى العاملة، وتتمثل معظم الوظائف فيه في المجالات العملية، وعلى وجه التحديد في المجالات الفنية والمهنية والعملية المتخصصة، وقد أوضحت اتجاهات التوظيف من قبل، خلال سنوات خطة التنمية السابقة التي انتهت في عام 1425 هـ، أنها من مصلحة المتخصصين في المهن العلمية والفنية وذلك بنسبة 47 في المائة، كما أن 11.4 في المائة من إجمالي فرص العمل المتاحة آنذاك، في

وقت تراجع فيه نسبة التوظيف في مجال المهن الخدمية بما نسبته 30 في المائة، وتراجع نسبة التوظيف في المهن الكتابية بما نسبته 7 في المائة، أما فئة المديريين الإداريين ومديري الأعمال ستكون هي الأدنى بنسبة 2.7 في المائة خلال الفترة المذكورة. أما بالنسبة للكفاءات والمؤهلات المطلوبة لشغل الوظائف في سوق العمل، فلا تتجاوز الخبرة في مجال العمل، ويضع القرارات الشخصية مثل القدرة على التحليل والتطبيق والإبداع والاتسام بالجدية، وتقان اللغة الإنجليزية، واستخدام الحاسب الآلي، وقد بينت بعض الدراسات أن درجة توفر هذه المتطلبات بالنسبة لبعض خريجي الجامعات قليلة، ومعدومة بالنسبة للبعض الآخر. إذن هناك خلل في العملية التعليمية. وهذا ما أشار إليه عديد من استطلاعات الرأي العام بين أصحاب العمل، يحول دون

انخراط الشباب في سوق العمل كمنافسين.

ما الحل إذن ؟

الدولة من ناحيتها لم تدخر وسعاً في سبيل إعداد الشباب، إذ فتحت لهم الأفق في هذا المجال، وأقامت عديداً من معاهد التأهيل لتخريج الكوادر الفنية اللازمة والمؤهلة لاحتلال مواقعها في سوق العمل، حيث أنشأت المعاهد والكليات، وصرفت ببذخ وسخاء عليها. ولكن مخرجاتها لم تكن حسب متطلبات واحتياجات سوق العمل.

إدراج على مستوى التدريب

الآن، ومع مؤشر التنافسية يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دوره المؤثر في تحقيق هذا المعطلب الوطني والاجتماعي. ذلك أن واحد من أهم معايير هذا المؤشر هو مسؤولية الشركات في توفير وتأمين

بنية العمل الداخلية بها، وأن ذلك يعني - ضمن ما يعني - أن هذه الشركات مسؤولة بشكل مباشر عن تأهيل وتدريب عمالها على أحدث المستويات وأرقها. شيئاً مثل ذلك شهدناه في الأسبوع الماضي في تجربة شركة سعودي أوجيه التي أنشأت معهداً بمواصفات عالية لتخريج كوادر مهنية وطنية ولإعداد الشباب لدخول سوق العمل، أو كتجربة شركة أرامكو في أشكال التعليم والتدريب المتنوعة. والواقع أن هذه الأشكال من التدريب تعزز من قدرة الشركة التنافسية وتصب في مصلحة التنمية المستدامة للمجتمع، لذلك لها ثلوي إلى تصحيح الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ونعتقد بأن هذا هو الأسلوب الوحيد، والطريقة الوحيدة لتحقيق شعار السعادة وتوطين الوظائف في سوق العمل.

جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة في المنتدى .. وبرعاية كريمة



آسيا آل الشيخ

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار موعد انطلاق فعاليات منتدى التنافسية الدولي الثالث في الرياض تحت شعار التنافسية المسؤولة في عالم متسارع الأحداث، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين وبمشاركة مائة متحدث

من كبار المسؤولين والرؤساء والشخصيات الدولية العامة والخبراء ورؤساء أكبر الشركات العالمية.

وقد اعتدنا من المنتدى على أن يعالج المفهوم العام للتنافسية، أما في جلته الثالثة أخذ بعين الاعتبار الأزمة العالمية وكيفية تجنبها من جهة وانتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات واستجابة الشركات مع الحاجة إلى تبني أفضل الممارسات من جهة أخرى.

من هنا جاءت التنافسية المسؤولة لتكون الإطار الأشمل للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

ويأتي هذا المنتدى الأكبر في المنطقة ليكون أرضية خصبة تنطلق منه المبادرات الفعالة وعلى رأسها مبادرة مؤشر التنافسية المسؤولة وهي المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة وهي بمثابة مرجع يساعد القطاع الخاص على تبني أفضل الممارسات لدعم التنمية المستدامة. إذ إن مؤشر التنافسية المسؤولة هو المعيار الذي تقاس وفق مساراته سلوكيات الشركات حيث روعي في هذا المؤشر أن يحقق المعادلة المطلوبة بين تحقيق المعايير العالمية للتنافسية المسؤولة وأن يراعي في الوقت نفسه ظروف وقيم واحتياجات المجتمع المحلي والتي لا يمكن تجاوزها كشوايت في حياة المجتمع المحلي.

من ناحيتها، سارعت مؤسسة الملك خالد الخيرية، وهي التي كانت - وقيل طرح المبادرة - تضع في برامجها رصد جائزة تحمل اسم الملك خالد للمسؤولية الاجتماعية تمنح لأكثر الشركات تحقياً للسلوك المسؤول والعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، نقول سارعت المؤسسة إلى احتضان المبادرة ودعمها بجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة لتتوجها لنتائج المؤشر وتحفيزاً للقطاع الخاص واعترافاً منها بأن التنافسية المسؤولة هي الإطار الأكبر التي تضم المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن ضمنها خدمة المجتمع. وبذلك يكون المنتدى من خلال الإعلان عن الحائزين على جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة هو بمثابة فرصة لإبراز أفضل ممارسات شركائنا الوطنية لصناع القرار العالمي ووضع المملكة على خارطة العالمية.

فيكون المؤشر أداة ناجحة لتفعيل التنافسية بين الشركات بما يعزز، من ناحية موقفها التنافسي داخلياً ويعزز قدراتها التنافسية الخارجية بما يصب في مميزات القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في سعيه لأن يحتل موقعه التنافسي ضمن أقوى عشرة اقتصادات عالمية بحلول عام 2010.